المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

القطاع غير المهيكل، النوع الاجتماعي والتحول الديموغرافي

ديناميات التفاوتات التراكمية والانتقال بين الأجيال

ملخص تنفيذي

ماي 2026

القطاع غير المهيكل، النوع الاجتماعي والتحول الديموغرافي

ديناميات التفاوتات التراكمية والانتقال بين الأجيال

ملخص تنفيذي

في إطار التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في مجال التنمية الاجتماعية، أطلق المغرب منذ سنة 2021 ورشاً إصلاحياً هيكلياً يروم تعميم الحماية الاجتماعية. ويشمل هذا الورش توسيع التغطية الصحية الإجبارية، والإدماج التدريجي للعمال غير الأجراء في أنظمة التقاعد، وإرساء نظام شامل للتعويضات العائلية. كما يندرج هذا المسار الإصلاحي ضمن الرؤية التي حددها النموذج التنموي الجديد لتعزيز العمل اللائق، وتوسيع الإدماج الاقتصادي للمرأة، وترسيخ الاستدامة بين الأجيال.

ويحلل هذا التقرير، في ضوء النتائج الحديثة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، شروط تحقيق هذه الأهداف انطلاقاً من دينامية ثلاثية تتمثل في أهمية واستمرارية الاقتصاد غير المهيكل، وضعف المشاركة الاقتصادية للنساء، وتسارع التحول الديموغرافي. وتشكل هذه الثلاثية إطاراً دينامياً يحدد بيئة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، ويؤطر التوازنات طويلة الأمد، ويعيد تدريجياً تشكيل آليات إعادة التوزيع بين الأجيال.

وتندرج هذه الإصلاحات ضمن هدف اقتصادي مركزي يتمثل في توسيع قاعدة المساهمين بشكل مستدام. كما أن فعاليتها واستدامتها تظل رهينة بالقدرة على تقليص انتشار الاقتصاد غير المهيكل، وتعزيز مشاركة النساء في سوق الشغل، والرفع من الإنتاجية الإجمالية للعمل. وتشكل هذه الإصلاحات الإطار المرجعي الذي تكتسب في ضوئه نتائج هذه الدراسة بعدها العملي.

الاقتصاد غير المهيكل والنوع الاجتماعي والشيخوخة: نظام من عدم المساواة التراكمية

يتسم الاقتصاد المغربي ببنية هيكلية تتفاعل داخلها ثلاث ديناميات بشكل تراكمي. إذ يستوعب الاقتصاد غير المهيكل أكثر من ثلاثة أرباع مجموع التشغيل[1]، ويضم أكثر من مليوني وحدة إنتاجية، حيث تتركز أشكال واسعة من الهشاشة واستمرار ضعف التغطية الاجتماعية. ولا يقتصر هذا التنظيم البنيوي لسوق الشغل على مجرد انقسام بين القطاع المنظم وغير المنظم، بل يرتبط أيضاً بتفاوتات عميقة في المشاركة حسب النوع الاجتماعي.

وتظل المشاركة الاقتصادية للنساء، التي تقدر بـ 19,1 في المائة سنة 2024 مقابل 68,6 في المائة لدى الرجال، من بين أدنى المستويات في البلدان ذات الدخل المتوسط. وعندما تكون النساء في وضعية شغل، فإن 70 في المائة منهن يشتغلن ضمن أشكال من الشغل في الاقتصاد غير المهيكل، مقابل 76,9 في المائة لدى الرجال. غير أن طبيعة هذا الشغل غير المهيكل تختلف بشكل ملحوظ، إذ تتمركز النساء بشكل أكبر في أوضاع غير مساهمة كالمساعدة العائلية غير المؤدى عنها، بينما يهيمن الرجال على أشكال العمل المستقل أو الشغل المأجور غير المهيكل الذي يولد دخلاً.

وبالتوازي مع ذلك، يؤدي تسارع التحول الديموغرافي إلى تغيير عميق في البنية العمرية للسكان. فنسبة الأشخاص الذين يبلغون 60 سنة فأكثر سترتفع من 9,4 في المائة سنة 2014 إلى 23,2 في المائة في أفق سنة 2050. كما أن نسبة إعالة المسنين، التي تبلغ حالياً قرابة 20 في المائة، ستتجاوز نسبة إعالة الأطفال لتصل إلى 39,4 في المائة سنة 2050، وهو ما يعكس تحولاً مستداماً في التوازنات بين الأجيال.

1. بمفهوم الشغل غير المهيكل، المعرَّف بحصة النشيطين المشتغلين غير المنخرطين في تغطية صحية وفي صندوق للتقاعد، كنسبة مئوية من مجموع التشغيل.

وتشكل هذه الديناميات الثلاث نظاماً من التفاعلات المتبادلة، حيث يؤدي كل اختلال إلى تعزيز اختلال آخر. فهشاشة الشغل في الاقتصاد غير المهيكل تضعف التغطية الاجتماعية، بينما يؤدي ضعف الإدماج الاقتصادي للمرأة إلى تقلص قاعدة المساهمين وتعميق الفوارق بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، يؤدي ارتفاع نسبة الشيخوخة إلى تحويل اختلالات التراكمات السابقة إلى التزامات مستقبلية متزايدة على المالية العمومية وعلى آليات التضامن الأسري. وينتج عن ذلك فجوات تتكون تدريجياً على امتداد دورة الحياة، وتتجسد في مراحل متقدمة من العمر على شكل عدم مساواة مؤجلة، تشكل حقوق التقاعد والفوارق في المعاشات التقاعدية بين النساء والرجال أبرز مظاهرها.

ووفقاً لمعطيات البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2021، فإن 15 في المائة من النساء البالغات من العمر 60 سنة فأكثر يتقاضين معاشاً تقاعدياً فعلياً، مقابل 37 في المائة لدى الرجال. ولا يعكس هذا الفرق انقطاعاً في نهاية المسار المهني، بل هو نتيجة تراكم عدم مساواة تتشكل حول أربعة محددات مترابطة، وهي احتمال الولوج إلى الشغل، واحتمال أن يكون هذا الشغل مأجوراً، واحتمال أن يكون منظماً وبالتالي مساهماً، إضافة إلى مستوى الأجر المصرح به الذي تحتسب على أساسه الحقوق. وتشكل الأجيال النشيطة حالياً نقطة ارتكاز مركزية في هذا الصدد، لأن مسارات إدماجها في سوق الشغل، ودرجة تنظيم وظائفها، ومستويات أجورها ستحدد تطور قاعدة المساهمين في الوقت الذي ستبلغ فيه نسبة إعالة المسنين أعلى مستوياتها.

إطار النمذجة والسيناريوهات

يعتمد التحليل الاستشرافي المعتمد في هذه الدراسة على إطار لنموذج الأجيال المتداخلة يضم واحداً وعشرين جيلاً، مفصلة حسب النوع الاجتماعي وأربعة مستويات تعليمية. ويتميز سوق الشغل، في القطاعين المنظم وغير المنظم، بوجود معوقات سوق الشغل المرتبطة بعمليات البحث والمطابقة، والتي تحول دون التقاء العرض والطلب بشكل فوري.

وعلى المستوى القطاعي، يتحدد عدد مناصب الشغل المحدثة عبر دوال المطابقة، بينما يتم تحديد الأجور عبر مفاوضات ثنائية. ويتيح هذا الإطار النمذجي إدماج البطالة وحجم الاقتصاد غير المهيكل كمتغيرات داخلية في النموذج، كما يسمح بمحاكاة الانتقالات الفردية بين حالات الشغل المنظم، والشغل غير المنظم، والبطالة استجابة للصدمات المفترضة.

كما يتيح التفكيك حسب النوع الاجتماعي تحليل الفجوات في المشاركة والتنظيم والأجور، وبالتالي في تراكم الحقوق الاجتماعية على امتداد دورة الحياة. ويسمح هذا التحليل بتحديد الشروط التي يمكن في ظلها أن تؤدي التدابير التي تعدل حوافز الانتقال إلى القطاع المنظم إلى تقليص مستدام لعدم المساواة المؤجلة بالنسبة للأجيال التي ستبلغ سن التقاعد بين 2040 و2070.

ويعد التفكيك حسب المستوى التعليمي كذلك أساسياً، نظراً للاختلافات الكبيرة في سلوكيات سوق الشغل حسب مستوى التعليم. فمعدلات النشاط، واحتمالات الولوج إلى الشغل المنظم، واستقرار المسارات المهنية، ومستويات الأجور تختلف بشكل كبير بين الفئات ضعيفة التأهيل وتلك التي تتوفر على مستويات تعليمية أعلى.

ويتم في هذه الدراسة تقييم ثمانية سيناريوهات استشرافية للفترة 2020–2070 ومقارنتها بسيناريو مرجعي يمتد للاتجاهات الهيكلية الحالية. وتنظم هذه السيناريوهات في ثلاثة محاور. يتعلق المحور الأول بإصلاحات تؤثر على عرض العمل النسائي عبر ثلاثة روافع متكاملة، هي إعادة التوجيه التعليمي نحو المستويين الثانوي والعالي، والرفع من معدل النشاط النسائي، وتحسين الإنتاجية الفعلية في القطاعات المنظمة. أما المحور الثاني فيستهدف معوقات سوق الشغل في القطاع المنظم من خلال تقليص تكاليف البحث عن العمل، وتحسين كفاءة المطابقة، وتعزيز العقوبات المرتبطة بالاقتصاد غير المهيكل. بينما يدرس المحور الثالث استراتيجيتين مدمجتين تجمعان بين هذه الأدوات، مع أو بدون العقوبات المرتبطة بالاقتصاد غير المهيكل، بهدف تحديد آثار التكامل التي تميز السياسات المنسقة عن تفعيل كل أداة على حدة.

قيد الاستيعاب والاقتصاد غير المهيكل كنتيجة لاختلال التوازن بين عرض العمل والطلب

تُبرز نتائج المحاكاة وجود مفاضلة ثلاثية بين التشغيل والتنظيم والبطالة، وهي مفاضلة لا ترتبط بسيناريو معين بقدر ما تعكس البنية ذاتها لسوق الشغل. فعندما يتم تفعيل الأدوات بشكل منفصل، فإنها تنقل الضغوط بين هذه الأبعاد دون أن تسمح بتحسينها في الوقت نفسه.

من جهة سيناريوهات سياسات العرض، يولّد سيناريو زيادة المشاركة أكبر توسع في تشغيل النساء، بارتفاع قدره 6,0 نقاط مئوية. غير أن هذا التقدم يترافق مع تدهور في معدل تنظيم تشغيل النساء قدره 8,3 نقاط وارتفاع في معدل بطالة النساء قدره 6,2 نقاط، حيث إن أكثر من ثلثي فرص الشغل الجديدة تتجه نحو الاقتصاد غير المهيكل.

أما السيناريو التعليمي، فيحسن معدل تنظيم تشغيل النساء بمقدار 3,6 نقاط، لكنه يترافق مع ارتفاع في بطالة النساء قدره 2,3 نقطة ومع تراجع في تنظيم تشغيل الرجال بمقدار 1,5 نقطة، وذلك لأن تدفق الخريجات يتجاوز قدرة القطاع المنظم على الاستيعاب دون أن يحفز الطلب على العمل الذكوري.

وبالنسبة لسيناريو الإنتاجية، فإنه يؤدي إلى خفض بطالة النساء بمقدار 2,1 نقطة وتحسين تنظيم تشغيلهن بمقدار 2,6 نقاط، لكنه يؤدي في المقابل إلى ضغط عابر على الأجور المنظمة للرجال في المدى القصير وتراجع تنظيم تشغيلهم بمقدار 1,6 نقطة، إذ إن تحسن الإنتاجية النسبية للنساء يعيد توزيع المناصب المنظمة القائمة دون خلق مناصب جديدة، على حساب مسارات التراكم المهني للرجال.

أما فيما يتعلق بسياسات الطلب، فإن سيناريو تقليص "معوقات سوق الشغل" يسمح بخفض البطالة لدى الرجال بما يصل إلى 3,2 نقاط ولدى النساء بما يصل إلى 2,1 نقطة، مع تحسين درجة التنظيم لدى المجموعتين. غير أن أثر هذه السياسات على حجم التشغيل الإجمالي يظل محدوداً.

في المقابل، يسمح سيناريو العقوبات بتحسين التنظيم بمقدار 2,3 نقاط لدى النساء و2,1 نقطة لدى الرجال، لكنه يتم على حساب تقلص التشغيل الإجمالي وارتفاع البطالة بحوالي 2,6 نقطة لدى النساء و3,0 نقاط لدى الرجال، إضافة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. وبذلك فإن التنظيم الناتج عن الإكراه لا يترافق مع دينامية إنتاجية مماثلة.

وتظهر كذلك أن قيد الاستيعاب يتخذ طابعاً متمايزاً حسب مستوى التأهيل. ففي سيناريو السياسة المدمجة بدون المكون القسري، تتركز الضغوط الأكبر على النساء النشيطات غير الحاصلات على شهادات وعلى ذوات المستوى الابتدائي أو الإعدادي، حيث ترتفع بطالتهن بمقدار 5,0 و7,1 نقطة على التوالي في أفق 2070، في حين تسجل الحاصلات على التعليم العالي انخفاضاً في البطالة بمقدار 5,3 نقاط. ويشير هذا التوزيع في الآثار إلى أن توسيع فرص الشغل المنظم للفئات ضعيفة التأهيل يعتمد على آليات للاستثمار والتحول القطاعي تقع في مستوى سابق للأدوات التي تتناولها المحاكاة.[2]

كما يكشف التحليل عن وجود عدم تماثل في قيد الاستيعاب يفسر لماذا تؤدي سياسات العرض، عندما تطبق بشكل منفصل، في كثير من الأحيان إلى توسع الاقتصاد غير المهيكل بدلاً من الإدماج في القطاع المنظم. فعندما يرتفع العرض المحتمل من العمل، سواء نتيجة ارتفاع المشاركة أو تحسن المستوى التعليمي، دون أن تتغير الربحية المتوقعة للمناصب المنظمة، فإن قدرة القطاع المنظم على الاستيعاب تظل مرتبطة بتراكم رأس المال ومستوى الإنتاجية. ويجري امتصاص فائض العرض حينئذ عبر البطالة أو عبر التحول نحو الاقتصاد غير المهيكل أو عبر ضغط الأجور المنظمة.

وفي ظل سيناريو المشاركة فقط، يقع أكثر من ثلثي فرص الشغل المحدثة في الاقتصاد غير المهيكل، بينما ينخفض متوسط الأجر المنظم للنساء بنسبة 8,0 في المائة على المدى الطويل. وتبين هذه النتيجة أن تحسين الموارد الفردية لا يتحول تلقائياً إلى فرص شغل منظمة إذا لم تقترن به دينامية إنتاجية تشجع على خلق مناصب منظمة. ولا يرتبط هذا القيد بضعف أداة معينة، بل بعدم التزامن بين أدوات العرض والطلب القادرة على دعم خلق فرص الشغل المنظمة.

عدم التماثل بين الجنسين في آليات التكيف

لا تؤثر ثلاثية الاقتصاد غير المهيكل والنوع الاجتماعي والشيخوخة في مسارات النساء والرجال فقط من خلال اختلافات في المستوى، سواء من حيث التشغيل أو التنظيم أو الأجور. إذ تظهر المحاكاة أن آليات التكيف نفسها تعمل بشكل غير متماثل بنيوياً بين المجموعتين، وأن هذا الاختلال يستمر حتى عندما يتم تفعيل أدوات العرض والطلب في الوقت نفسه.

2. تؤثر الأدوات المحاكاة في شروط ربحية التشغيل المنظم من حيث تكاليف البحث وكفاءة المطابقة وحوافز التصريح، دون أن تغير مباشرة حجم القدرة الإنتاجية أو تركيبتها القطاعية. ويرتبط توسع قدرة الاستيعاب المنظم بقرارات الاستثمار التي تخضع محدداتها لمنطق داخلي لا تتحكم فيه سياسات التنظيم مباشرة. وتقع هذه الأدوات خارج نطاق هذه الدراسة.

ففي ظل السيناريو المدمج، ينخفض معدل البطالة لدى الرجال بشكل منتظم ومستمر عبر جميع مستويات التعليم، وهو ما يعكس أثر النمو الاقتصادي الكلي في تحفيز الطلب على العمل الذكوري في مختلف فئاته. أما البطالة لدى النساء فتأخذ منحى معاكساً يتميز بالانتقائية والاستقطاب حسب مستوى رأس المال البشري. فالحاصلات على التعليم العالي يستفدن من انخفاض قدره 5,3 نقاط في معدل البطالة بحلول سنة 2070، في حين ترتفع البطالة لدى النساء غير الحاصلات على شهادات ولدى ذوات المستوى الابتدائي أو الإعدادي بمقدار 5,0 و7,1 نقطة على التوالي.

ويعكس هذا الاستقطاب خاصية بنيوية لسوق الشغل تتمثل في أن الضغط التنافسي الناتج عن توسع عرض العمل يتم امتصاصه بشكل غير متكافئ داخل الشريحة النسائية، وبشكل أكبر لدى الفئات التي لا تتوافق خصائصها الإنتاجية مع المناصب المنظمة التي تحفز سياسات الطلب وتقليص معوقات سوق الشغل على خلقها.

كما يعمق التفاوت التعليمي هذا الاختلال بين الجنسين من خلال خلق نظامين مختلفين لتقارب حقوق التقاعد داخل الفئة النسائية نفسها. فبالنسبة للحاصلات على التعليم العالي، يتحقق تقليص الفجوة في المعاشات التقاعدية أساساً من خلال ارتفاع الحقوق النسائية دون أن يقابله ضغط على حقوق الرجال ضمن الفئة نفسها. أما بالنسبة للنساء ضعيفات التأهيل، فإن تقليص الفجوة ينتج عن وضعية مختلطة تتداخل فيها زيادة الحقوق النسائية من مستوى أولي ضعيف جداً مع ضغط واضح على الحقوق الذكورية.

وبذلك فإن طبيعة التقارب تختلف نوعياً وكمياً ليس فقط بين الجنسين، بل أيضاً بين الفئات التعليمية داخل كل جنس، وهو ما يعني أن تقليص عدم المساواة المؤجلة بالنسبة للنساء الأكثر هشاشة لا يعتمد على القنوات نفسها التي تعمل بالنسبة للنساء الأكثر تأهيلاً.

فجوة المعاشات التقاعدية والتقارب والسقف بين الأجيال

تشكل فجوة المعاشات التقاعدية التعبير المؤجل والمتبلور لآثار الثلاثية المتمثلة في الاقتصاد غير المهيكل والنوع الاجتماعي والشيخوخة. وفي سنة 2020 تشير التقديرات إلى أن نسبة المعاشات التقاعدية للنساء إلى الرجال بلغت 11,1 في المائة، وهو ما يعني أن المعاشات التي تتقاضاها النساء تقل في المتوسط بنحو تسع مرات عن تلك التي يتقاضاها الرجال.[3] ولا يعكس هذا الفارق الكبير انقطاعاً في نهاية المسار المهني، بل يعكس تراكم أربعة اختلالات مترابطة عبر كامل دورة الحياة النشيطة، تتمثل في انخفاض المشاركة الاقتصادية للنساء، وضعف احتمال الولوج إلى الشغل المأجور، والتركيز في الشغل غير المهيكل غير المساهم، ومستويات الأجور الأدنى داخل الشغل المنظم.

يميز التحليل بين مؤشرين متكاملين. يتمثل المؤشر الأول في نسبة معاشات النساء إلى معاشات الرجال بالنسبة للمعاشات الفعلية، وهو مؤشر يقيس الحقوق التي تمت تصفيتها بالفعل لدى الأجيال الموجودة حالياً في سن التقاعد. أما المؤشر الثاني فيتمثل في نسبة المعاشات التقاعدية المحتملة للنساء إلى الرجال، وهو يقيس الحقوق التي لا تزال في طور التكوين لدى الأجيال النشيطة. وفي سنة 2020 بلغت نسبة المعاشات التقاعدية المحتملة للنساء إلى الرجال 31,0 في المائة مقابل 11,1 في المائة للمعاشات الفعلية، أي بفارق يقارب 19,9 نقطة مئوية يعكس لحاقاً جيلياً بين النساء المتقاعدات حالياً والنساء اللواتي ما زلن في سن الشغل.

غير أن نتائج المحاكاة تبين أن هذا التقارب يبلغ سقفاً هيكلياً. ففي غياب تدخلات موجهة، لن يرتفع معدل نشاط النساء إلا بنحو 3,4 نقاط خلال خمسين سنة، أي من 22,8 في المائة إلى 26,2 في المائة، وهو ما يعكس الجمود النسبي للقوى الهيكلية التي تحد من تراكم الحقوق التقاعدية لدى النساء. وابتداءً من سنة 2040، يتباطأ إيقاع التقارب بين الأجيال النشيطة والمتقاعدة تدريجياً،

3. تقيس نسبة معاشات النساء إلى الرجال المعتمدة في هذا التقرير متوسط معاش النساء في سن التقاعد منسوباً إلى متوسط معاش الرجال في الفئة العمرية ذاتها، حيث يُحسب كل منهما بقسمة مجموع المعاشات المؤداة على إجمالي السكان من الجنس المعني، وهو ما يستلزم إدماج المعاشات الصفرية للأشخاص غير المشمولين بأي تغطية. وتعكس هذه النسبة بحكم تركيبتها التأثير المشترك لمستوى المعاشات المؤداة ولمدى التغطية الاشتراكية في صفوف الأجيال المتقاعدة. وتستند صيغة الحساب إلى معدل تعويض مُجمَّع يلخص الأنظمة الاشتراكية المغربية دون استعادة التفاصيل المؤسسية الخاصة بكل صندوق، بحيث تظل القيم المحاكاة غير قابلة للمقارنة المباشرة مع المعاشات المصفاة فعلياً على مستوى كل صندوق. وعند مقارنتها بالنسبة المحسوبة انطلاقاً من المعطيات الإدارية المتاحة، التي لا تميز بين الحقوق الذاتية والحقوق المشتقة، تبقى النسبة المحاكاة قريبة منها.

ويتوقف التجديد الجيلي عن توليد مكاسب إضافية بحلول سنة 2065. وفي غياب تحول منسق في المحددات البنيوية، يستقر معدل المعاشات النسائية مقارنة بالرجالية بين 40,3 في المائة و41,4 في المائة خلال الفترة بين 2045 و2070.

وتشكل ظروف الشغل والتراكم لدى الأجيال التي ستبلغ سن التقاعد بين 2040 و2060 النافذة الزمنية التي تتباين فيها المسارات بشكل أكبر حسب السيناريوهات، ومنها تتبلور مسارات التقارب أو التوقف عن التحسن بالنسبة للأجيال اللاحقة.

ويؤدي سيناريو السياسة المدمجة بدون المكون القسري إلى تحسين المعاشات التقاعدية للنساء بنسبة 36,4 في المائة في أفق سنة 2070 مقارنة بالسيناريو المرجعي. غير أن المحاكاة تكشف عن تمييز تحليلي مهم بين نمطين من التقارب لا يعكسان بالضرورة المستوى نفسه من الحماية الاجتماعية الفعلية. فبالنسبة للحاصلات على التعليم العالي، يتحقق تقليص الفجوة أساساً عبر ارتفاع الحقوق النسائية دون ضغط مقابل على الحقوق الذكورية، وهو ما يعكس تقارباً قائماً على تدارك الفجوة. أما بالنسبة للنساء ضعيفات التأهيل، فإن ارتفاع الحقوق النسائية انطلاقاً من قاعدة أولية ضعيفة جداً يترافق مع ضغط واضح على الحقوق الذكورية في الفئة نفسها، وهي وضعية يمكن أن يخفي فيها تحسن النسبة الإجمالية تراجعاً في مستوى الحماية الاجتماعية الفعلية.

وتبرز هذه النتيجة أن الاعتماد على المؤشر الإجمالي وحده لا يسمح بتحديد طبيعة التعديلات الجارية، وقد يخفي حالات يتم فيها تقليص الفجوة عبر تدهور نسبي بدلاً من تقارب فعلي قائم على تحسين الحقوق.

وبناءً على ذلك، لا يمكن تحديد أهداف تقارب حقوق التقاعد بالاعتماد على النسبة الإجمالية وحدها، بل ينبغي تحليل محدداتها الأساسية، أي المشاركة في سوق الشغل، ودرجة تنظيم الشغل، واستمرارية المسارات المهنية، ومستوى الأجور. ويسمح هذا التحليل بالتمييز بين حالات اللحاق الفعلي وحالات الضغط النسبي على الحقوق. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة للفئات ضعيفة التأهيل، حيث تجعل هشاشة المسارات المساهمة تحويل مكاسب التنظيم إلى حقوق تقاعدية فعلية أقل يقيناً.

الآثار الهيكلية على السياسات العمومية

تفضي النتائج الاستشرافية إلى خلاصة مركزية مفادها أن الحد المستدام من عدم المساواة بين الجنسين يظل رهيناً بالتحولات البنيوية التي يعرفها سوق الشغل. فالإصلاحات التي تم إطلاقها منذ سنة 2021، مثل تعميم التغطية الصحية، وخفض عتبات الولوج إلى حقوق التقاعد، والإدماج التدريجي للعمال غير الأجراء، تتدخل هذه الإصلاحات أساساً في مراحل لاحقة من تكوين الحقوق التقاعدية. غير أن أثرها في تقليص عدم المساواة المؤجلة يظل مرتبطاً بالتحولات التي تحدث في المراحل الأولى من الاندماج في سوق الشغل، ولا سيما ارتفاع مشاركة النساء، وتنظيم مسارات الإدماج المهني، وتطور الأجور التي تشكل أساس تراكم الحقوق.

ويؤدي غياب التزامن بين هذين المستويين من التدخل إلى آثار غير متوقعة، وهو ما توثقه السيناريوهات التي تفعل الأدوات بشكل منفصل.

ويشكل التوسع الأخير في التغطية الصحية مثالاً واضحاً على هذا الانفصال البنيوي. فرغم أنه يوسع بشكل ملموس الولوج إلى الحماية الصحية، فإنه لا يخلق في حد ذاته حقوقاً تقاعدية مساهمة. كما تظهر التجربة أن جزءاً غير قليل من عمليات التسجيل لا يتحول إلى حقوق فعلية بسبب عدم انتظام المساهمات، خصوصاً لدى العمال ذوي الدخل غير المستقر. ويبرز هذا القيد حدود توسيع التغطية في غياب تأمين المسارات المساهمة.

كما تؤكد المحاكاة أن السياسات المندمجة وحدها، التي تجمع بين توسيع الطلب على الشغل المنظم، وتقليص معوقات سوق الشغل، وإعادة التوازن في المسارات التعليمية، وتفعيل المشاركة في سوق الشغل، قادرة على إحداث ديناميات لا يمكن أن تتحقق عبر تفعيل الأدوات بشكل منفصل. ويرجع ذلك إلى التفاعلات القائمة بين توسع العرض والطلب في الوقت نفسه، وآليات التفاوض على الأجور، وتأثيرات الدفع الماكرواقتصادية. ويعني ذلك أن ترتيب الأولويات والتنسيق الزمني للأدوات خلال الفترة 2025–2035 سيحدد بصورة حاسمة مسار القاعدة المساهمة وإعادة التوزيع الذي سيتبلور ابتداءً من سنة 2040.

كما يفرض اختلاف الأفق الزمني لآثار السياسات ترتيباً معيناً في تفعيلها. فسياسات الطلب، مثل تقليص تكاليف التوظيف وتحسين كفاءة المطابقة، تنتج آثاراً تثبيتية على المدى القصير والمتوسط، وتؤدي دور أدوات الاستقرار خلال الفترة التي لم تؤت فيها سياسات العرض ثمارها بعد. أما السياسات التعليمية وسياسات رفع إنتاجية النساء فتؤثر ببطء أكبر، لكنها تحدث تحولات أعمق في بنية الأجيال وفي المسارات طويلة الأمد.

وفي المقابل، فإن التنظيم القسري للاقتصاد غير المهيكل، في غياب توسع موازٍ في القطاع المنظم، قد يؤدي إلى تقلص النشاط الاقتصادي دون توسيع قاعدة المساهمين. ومن ثم فإن دوره يظل دور أداة للتدعيم، وليس محركاً مستقلاً لعملية التنظيم.

وتكشف المحاكاة أيضاً عن وجود قيد إنتاجي كامن. فالأدوات التي تشجع على التنظيم قد تزيد من تدفقات الانتقال نحو الشغل المنظم، لكنها لا تزيد في حد ذاتها من القدرة الإنتاجية التي تحدد قدرة الاقتصاد على استيعاب هذه التدفقات. ولذلك فإن تحويل مكاسب التنظيم إلى توسع فعلي في قاعدة المساهمين يعتمد على توسع موازٍ في القطاعات القادرة، على المدى القصير، على إدماج الفئات التي تتركز حالياً في الاقتصاد غير المهيكل أو في البطالة، وعلى المدى المتوسط والطويل، على استيعاب قوة عمل أكثر تعليماً من الناحية البنيوية. وفي غياب هذا التوسع المتمايز، تظل الآثار الكمية للتنظيم مقيدة جزئياً.

الخلاصة

تظهر التحليلات الاستشرافية التي يقدمها هذا التقرير أن ثلاثية الاقتصاد غير المهيكل والنوع الاجتماعي والشيخوخة تشكل نظاماً تراكمياً من عدم المساواة تتضخم آثاره في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة وتنتقل بين الأجيال. فارتفاع مستوى الاقتصاد غير المهيكل واستمراره، وضعف مشاركة النساء في سوق الشغل، وتسارع التحول الديموغرافي ليست ظواهر مستقلة عن بعضها البعض، بل تعمل في تفاعل مستمر يعزز فيه كل عنصر مواطن الهشاشة التي تنتجها العناصر الأخرى ويبلورها في مسارات تراكم غير متكافئة.

إن الشيخوخة السريعة للسكان، مقترنةً بنمو محدود للقاعدة الاشتراكية، تؤدي إلى تفاقم اختلال متزايد بين حاجيات التمويل والقدرة الاشتراكية للنظام. وينتج هذا الاختلال عن مسارات تشغيل اتسمت باللاشكليات وضعف الكثافة الاشتراكية، بما يفضي إلى حقوق غير كافية وإلى ضغوط متزايدة على آليات الحماية الاجتماعية. ومن ثم، فإن الشيخوخة السكانية لا تمثل سبباً مستقلاً بقدر ما تمثل عاملاً مضاعفاً لاختلالات تراكمت في المراحل السابقة. وابتداءً من أفق 2040، يفقد التقارب التلقائي في الحقوق زخمه، ويغدو السقف البنيوي الناتج عن ذلك غير قابل للتجاوز من دون إصلاحات منسقة تعالج الآليات التي تولده.

وتشكل الأجيال التي توجد اليوم في سن النشاط نقطة الالتقاء الأساسية لهذه الدينامية. إذ إن مسارات إدماجها في سوق الشغل، ومستوى تنظيم وظائفها، ومستويات أجورها ستحدد بنية قاعدة المساهمين في الفترة التي ستبلغ فيها نسبة إعالة المسنين أعلى مستوياتها المتوقعة.

وفي هذا الأفق، تظهر نتائج المحاكاة أن رفع معدل نشاط النساء وتقليص الاقتصاد غير المهيكل يمثلان عاملين حاسمين في مسار القاعدة المساهمة، وهو المسار الذي يحدد بدوره حجم وطبيعة تقارب الحقوق. كما أن الحد المستدام من عدم المساواة التي تولدها هذه الثلاثية يظل رهيناً بالقدرة على تنسيق التحولات الهيكلية في سوق الشغل مع إصلاحات الحماية الاجتماعية بالنسبة لهذه الأجيال وفي أفق زمني متماسك، وهو شرط ضروري لتجاوز السقف الهيكلي المحدد وتعزيز التماسك الاجتماعي والإنصاف بين الأجيال بصورة مستدامة.

ROYAUME DU MAROC

المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⵡⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵖⵍⵉⵡⵉⵏ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

w w w . H C P . M A

In partnership with